أوفد أحد وزرائه إلى السفارة ..وعلى الكتل السياسية تدارس الموقف واتخاذ قرار سريع في كيفية التعامل مع رئيس الحكومة

البراك: رئيس الوزراء اعتذر لإيران عن ورود اسمها في تحقيقات شبكة التجسس

أوضح النائب مسلم البراك ان المعني بتعيين رئيس الوزراء هو صاحب السمو الأمير، وهو من الثوابت التي لا يختلف عليها اثنان، مشيرا الى أنه من حق المواطنين أن يخاطب السلطات وعلى رأسهم سموه، وهو ما حصل مع المجموعة الشبابية التي انطلقت لتجميع التواقيع يرفضون الشيخ ناصر المحمد أن يكون رئيسا للوزراء في أنحاء محافظات الكويت.

وأضاف أن المحمد شكل ست حكومات كانت عناوينها الفشل، والحكومة السابعة ستعمق الفشل، وهنا مكمن الخطورة، مشيرا الى أنه سيأتي يوم إن أردنا ان نمارس الاصلاح من خلال رئيس وزراء جديد فسيجد صعوبة، لأن الشيخ ناصر من خلال حكوماته السبع قد عمق طبيعة المشاكل والاخطاء والتجاوزات، وإهدار المال العام إضافة الى زرع الاحباط في نفوس المواطنين، والرجل لايزال متمسكا ولا يهمه شيء، والمهم أن يستطيع أن يحصل على هذا الكرسي بأي طريقة.

مسلم البراك

وتابع: الكل يعرف كل الإخفاقات في الشأن الداخلي، ولا أعتقد أن أحد يقدر أن يجادل في هذه القضية، وأذكر أنني قلت ان الشيخ ناصر وإعلامه ومستشاريه ووزراءه يملكون الاعلام الرسمي وكذلك يملكون القدرة على ايصال رسالتهم من خلال بعض قنوات الاعلام الفاسد، والذي خلق هذه العلاقة عدم رغبة المحمد ووزرائه المتعاقبين في تطبيق القانون على هذا الاعلام الفاسد.

وبين أنه من غير المنطقي وغير المعقول ان أطلب من شخص شكل ست حكومات وفشل فيها، أن أقول ان القضية ليست قضية اسم ولكن قضية نهج، مشددا على أن فشل في ست حكومات وأتيحت له الفرصة الكاملة بأن ينجح ولكنه لم ينجح، أمر طبيعي أن نتوقع أن يكون عنوان الحكومة السابعة هو الفشل، ولن يكون لرجال دولة الرغبة في المشاركة في الحكومة، والسبب هو وارد جدا وهو أن من يكون على رأس هذه الوزارة هو الشيخ ناصر.

وتساءل البراك هل نحن ننوي بناء بلد، وبالتالي نتحمل المسؤولية أم نريد أن نضع رئيس الوزراء بغض النظر عن النتائج وانعكاساتها على الشأن الداخلي؟وأشار الى أن هناك موضوعا يتعلق في الشأن الداخلي يثير المرارة والألم والحزن والخوف، وهو ان خلية التجسس الايرانية التي بدأت في وزارة الدفاع ألقوا القبض على المشاركين المتهمين، وبدأت التحقيقات في وزارة الداخلية، وبادرت وزارة الخارجية في إصدار بيان واضح المعالم وقررت طرد 3 ديبلوماسيين ايرانيين تابعين للسفارة بالتورط في هذا الجرم، وهو تآمر واضح على أمن الكويت وسلامة أراضيها.

وتابع: لا نعتقد أن أي مواطن أو طرف يقبل في هذا الامر، دول مجلس التعاون في اجتماع وزراء الخارجية أصدروا بيانا لم يصدر إلا بناء على طلب ومعلومات من وزارة الخارجية الكويتية، وأنا لا أعتقد بأي حال من الاحوال أن هناك كويتيا واحدا مهما كان انتماؤه سواء كان بدويا أو حضريا أو سنيا أو شيعيا أن يقبل بأن يعتذر لأي طرف تآمر على أمن الكويت، لاسيما مع صدور الأمر القضائي.

وقال: ولكن للأسف من قام بالاعتذار هو سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، والذي أوفد أحد وزرائه ليقدم اعتذارا لجمهورية ايران من خلال الاعتذار للسفير الايراني عن ورود اسم ايران وسفارتها بالتحقيقات بعد اكتشاف خلية التجسس، والتي على اثرها صدر الحكم القضائي.

وبيّن انه خلال الاسبوع الماضي صدرت جريدة محترمة مثل «القبس» تنشر هذا الخبر، بل الأمر ذهب الى أبعد من هذا، بل ان محامي الدفاع عن المتهمين قد أورد هذا الأمر في مذكرة الدفاع المرفوعة الى عدالة المحكمة، وتساءل الدفاع كيف توردون اتهاما لأشخاص وسفارة؟ ورئيس الوزراء الكويتي أوفد أحد وزرائه ليقدم اعتذاره للسفير الايراني؟!

واستغرب البراك كيف من الممكن حدوث ذلك، لاسيما بعد ان حققت «الداخلية» و«الدفاع» وأجرت النيابة التحقيقات، وأصدر مجلس التعاون الخليجي بيانا على طلب من وزارة الخارجية الكويتية وبناء على معلوماتها، وفي نفس هذه اللحظات يوفد احد وزرائه ليقدم الاعتذار للسفير الايراني عن ورود اسم السفارة الايرانية والجمهورية الاسلامية الايرانية في التحقيقات، هل تعتقدون ان نصل الى مرحلة أسوأ مما نحن فيها؟

ولفت الى انه على الشعب الكويتي ان يعلم الآن ان الشيخ ناصر الذي فشل بقوة في الشأن الداخلي ولم يستطع ان ينجز اي ملف تنموي في الداخل سيفشل أيضا في الملف الخارجي، وأكبر دليل هذه المعلومات التي لم تستطع الحكومة نفيها، وبالتالي المعلومة لم يتم نفيها خلال 24 ساعة لا يمكن ان أعرف الا ان المعلومات صحيحة لأن الطرف الذي وجه له هذا القول مع خطورته لم ينف هذا الأمر.

وتمنى البراك ان تتداعى كل القوى السياسية في الكويت لتدارس الموقف واتخاذ قرار سريع في كيفية التعامل مع رئيس الوزراء في حكومته السابعة، ويجب ان تصدر كذلك تلك القوى عدم رغبتها في المشاركة في الحكومة لأن هذه القوى لا يجب في يوم من الأيام ان تبصم او تكون شاهد زور على مرحلة يريد ناصر المحمد ان يصنع نفسه وأمجاده على حساب الكويت وشعبها.

المسلم: طلبت من مجلس الأمة بحث الحصانة الموضوعية للنائب

أعرب النائب د.فيصل المسلم عند اعتقاده بأن الحكومة السابقة للشيخ ناصر المحمد لن تحظى بالقبول كما هو الحال بالنسبة لحكوماته السابقة وستحجم عن المشاركة فيها قطاعات واسعة من القوى السياسية، مجددا الدعوة له برفع العبء بعد تكليفه من سمو الأمير والاعتذار عند تشكيل الحكومة كتضحية خاصة من اجل الكويت والتي ستكون افضل قرار يتخذه وسيحفظه التاريخ له.

وقال المسلم في تصريح صحافي «بعد صدور الحكم الابتدائي في القضية المرفوعة من بنك برقان ضدي ومع احترامي للقضاء وتقديري المطلق لاحكامه الا انه بعد صدور هذا الحكم ولما جاء في حيثياته تناوله لشقه تبرير القاضي اسانيده فيما يتعلق بإدانة كشف السر بناء على رفع واظهار الشيك في جلسة المجلس طلبت من مجلس الامة بحث هذا الامر لان ما كنا نتحدث عنه قديما عن الحصانة الموضوعية لعضو مجلس الامة والمادتين 110 و108 من الدستور اصبح واضحا بعد صدور هذا الحكم»، مشيرا الى انه في الجزئية المتعلقة به من هذه القضية بأنه ماض في الدفاع عن نفسه وعن وجهة نظره بهذا الشأن.

د.فيصل المسلم

وأكد المسلم ان رأيه الشخصي بالحكومة السابقة للشيخ ناصر المحمد لن تحظى بالقبول كما هو الحال بالنسبة لحكوماته السابقة وستحجم عن المشاركة فيها قطاعات واسعة من القوى السياسية والتيارات خاصة اذا تم تشكيلها بنفس النهج والمعايير السابقة التي سيترتب عليها تكرار نفس المشهد السابق الذي سيكون على حساب معاناة الشعب لذلك اجدد دعوتي الشخصية للشيخ ناصر المحمد بعد تكليفه الذي يعد حق صاحب السمو الأمير المطلق بأن يرفع العبء ويعتذر عن تشكيل الحكومة ويقدم تضحيته الخاصة من اجل الكويت وهذا القرار اذا ما اتخذه المحمد سيكون افضل قرار يتخذه بتقديري الخاص وسيحفظه التاريخ له.لكن على المجلس ان يتحمل العبء في الدفاع عن نفسه وعن لائحته والدستور والحصانة الموضوعية لذلك طلبت من رئيس المجلس ونائبه والامانة العامة للمجلس بحث امكانية ابداء وجهة نظر المجلس حول هذه القضية والتدخل بهذا الشأن.

واوضح المسلم انه اليوم اذا ما طرحت اي سوابق في هذا الاتجاه المعني بالحصانة البرلمانية فستكون لهذه السوابق آثارها المستقبلية السلبية تجاه الممارسة البرلمانية، مبينا انه على المجلس ان يقوم اليوم بواجبه بهذا الخصوص والا يحمل عبء هذه الاشكالية عليه وحده.

وعلى صعيد آخر استغرب المسلم مما تردد من انباء عن عزم كتلة التنمية والاصلاح البرلمانية المشاركة بالحكومة المقبلة مؤكدا ان كتلة التنمية هي اول من طالب بتشكيل حكومة جديدة برئيس جديد وبنهج جديد وقد أصدرت بيانا حول هذا الشأن.

وشدد المسلم على ان كتلة التنمية والاصلاح البرلمانية لم يعرض عليها اي منصب وزاري ولم تتداول هذا الشأن وموقفها صريح وواضح من الحكومة والمتمثل في رفض المشاركة في الحكومة ورؤيتها لواقع عملها المنصب على الرقابة والتشريع من خلال العمل البرلماني.

مصدر ديبلوماسي إيراني: رئيس الحكومة الكويتي لم يعتذر ولم يرسل مبعوثاً

نفى مصدر ديبلوماسي ايراني ما جاء في تصريح النائب مسلم البراك من ان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد قام بتكليف مبعوث للاعتذار للسفارة الايرانية عما صدر من اتهامات وجهت الى ديبلوماسيين كانوا يعملون في السفارة وتورطهم في شبكة التجسس التي صدر الحكم القضائي بشأنها الاسبوع الماضي.واضاف المصدر، في تصريح لـ «الأنباء»، حول الاجراءات العقابية التي صرحت بها وزارة الخارجية الكويتية حول تقليص التمثيل الديبلوماسي الايراني مقابل ما ورد في القضية من تورط لديبلوماسيين سابقين في السفارة الايرانية، اضافة الى تجميد المشاريع الثنائية بالقول: تربط الكويت وايران بصفة خاصة علاقات جوار وتاريخ عريق، مؤكدا على ان ضرورة هذا الواقع تفرض الحفاظ على هذه العلاقات وعودتها الى طبيعتها المعهودة، مذكرا بان الجانب الكويتي لم يقم بابلاغ السفارة الايرانية بالاسماء التي يمكن ان يطولها اجراء الطرد، مبينا ان هذه الخطوة من شأنها ان تعقد الامور اكثر وربما تقوم طهران باجراء مماثل، معربا عن امله في ان يتوصل البلدان الى معالجة هذه القضية بما يخدم المصالح المشتركة وعلاقات التعاون الممتدة الى عقود.كما اكد نفيه حول ما ورد في بعض وسائل الاعلام من ان وفدا ايرانيا سيزور الكويت ويضم مبعوثا رئاسيا للقاء القيادة السياسية وبحث ملف القضية، مشيرا الى اننا في انتظار الاسلوب المناسب لمعالجة هذا الامر.

● بشرى الزين

الوعلان يسأل وزير الداخلية عن سبّ أحد العسكريين للصحابة خلال تواجده في مقر عمله

وجّه النائب مبارك الوعلان اسئلة برلمانية الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود عن مقطع شريط مصور تم نشره وتداوله عن طريق الانترنت وموقع الـ «يوتيوب» و«البلوتوث» ويظهر الشريط عسكريا من القوات الخاصة وهو يقوم بسب الصحابي الجليل ابوبكر الصديق وابنته السيدة عائشة رضي الله عنهما، والتقليل من شأنهما والاستهزاء بهما، بالاضافة الى الاستهزاء بعلماء الأمة والمحدثين فيها، مبينا ان هذا الشريط يعكس حقيقة اللامبالاة التي تعيشها هذه الاوساط وان عدم احترامه هذا العسكري للصحابة وعلماء الأمة توجب معاقبته وفق القانون ومحاسبته حسابا عسيرا.

مبارك الوعلان

ويعتذر النائب مبارك الوعلان عن استقبال المواطنين في ديوانه بالاندلس وذلك لسفره الى فرنسا لاجراء الفحوصات الطبية.

الخنفور يطالب بتشكيل حكومة قوية وقادرة على معالجة القضايا العالقة

هنأ النائب سعد الخنفور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بتجديد الثقة به من قبل صاحب السمو الأمير من خلال اعادة تعيين سموه رئيسا لمجلس الوزراء لاختيار حكومة المرحلة المقبلة التي نعول عليها جميعا، خصوصا أنها ستأتي في خضم الاحداث التي تعيشها الكويت بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

وقال الخنفور في تصريح صحافي له «لقد أكدنا مرارا وتكرارا أن سمو الشيخ ناصر المحمد هو رجل المرحلة المقبلة، وهو الاقدر على ادارة الأمور من خلال الحنكة السياسية التي يتمتع بها والخبرة الطويلة التي اكتسبها في عمله السياسي بمختلف المواقع» متمنيا له دوام التقدم والرقي في حكومته المقبلة.

سعد الخنفور

وأكد أن المرحلة المقبلة مختلفة عن سابقاتها لأن الحكومة الجديدة ستأتي في هذه الاحداث المتسارعة التي تمر بها الكويت والتهديدات الخارجية المرفوضة من قبل كان من كان في بلدنا ومحاولة زعزعة الأمن والأمان الذي نعيشه، الامر الذي يتطلب معه أن تأتي حكومة تواكب هذه الاحداث وتتصدى للكثير من الملفات التي تعاني منها البلاد خلال السنوات الماضية.

ودعا سمو الشيخ ناصر المحمد لاختيار وزرائه بعناية وأن يكونوا قادرين على العمل ومواجهة الملفات العالقة والكثيرة التي تنتظر الحسم ومنها زيادة الرواتب التي أقرها ديوان الخدمة المدنية أخيرا، بالاضافة الى الكثير من المقترحات التي تقدمنا بها مثل رفع وزيادة علاوة الأولاد والنظر في بقية الكوادر والمزايا المالية المعروضة ملفاتها على الديوان، متمنيا أن تشهد البلاد المزيد من القوانين التي تهم المواطنين وتخفف عنهم المشاكل التي يعانون منها.

وشدد على أهمية وضرورة أن تضع الحكومة في عين الاعتبار موضوع إسقاط الفوائد عن القروض الاستهلاكية التي أكلت الأخضر واليابس من جيوب المواطنين، مؤكدا ان هذه القضية من القضايا الملحة التي بحاجة الى نظرة متأنية من الحكومة وعدم الاستعجال بهذا الأمر، خصوصا في ظل الرغبة الجامحة لدى الكثير من النواب بإنجازه.

رولا: لم تعرض علي الوزارة ولا أرغب فيها

نفت النائب د.رولا دشتي أن تكون قد عرضت عليها الوزارة، مؤكدة في الوقت ذاته عدم رغبتها راهنا في تولي أي حقيبة وزارية، شأن أغلبية النائبات اللاتي اتفقن على تعزيز دور المرأة في العمل التشريعي.

وقالت دشتي ان هدفي الاساسي هو تواجد المرأة في قاعة عبدالله السالم، وسأعمل على تعزيز هذا الدور، مؤكدة وجود اتفاق بين اغلبية عضوات مجلس الأمة على عدم قبول الوزارة، وتعزيز دور المرأة في العمل التشريعي والتمهيد لالتحاق المزيد من النساء بالعمل التشريعي في المستقبل.من جانب آخر، رفضت دشتي الربط بين الاستجوابات المزمع تقديمها من بعض الكتل النيابية، وحل مجلس الأمة، لكون القرار الأخير بيد صاحب السمو الأمير، مشددة على أن الاستجواب جزء من العمل الرقابي، والادوات الدستورية التي سيتعاطى معها المجلس وفقا للمصلحة العامة.

د.رولا دشتي

زنيفر: لا علاقة لي بـ «تويتر»

نفى النائب سعد زنيفر ما يتم تداوله على موقع «تويتر» فيما يخص بعض التصريحات والتي للأسف تكتب على لسانه، مؤكدا انه ليس له أي علاقة بتويتر وان هناك أشخاصا يكتبون بلسانه ويضعون صورته وكأنه هو من يصرح ويتحدث على الموقع، متمنيا على الجميع ان يكونوا صادقين في طرحهم وألا ينسبوا لأحد ما لم يقله، مشيرا الى «اننا نؤمن بالتطور الذي تشهده الشبكة العنكبوتية ولكننا في الوقت نفسه لا نؤمن بسلب حقوق الآخرين من خلال التبلي عليهم والتجني والتصريح بأسمائهم دون علمهم» مؤكدا انه ليس له علاقة نهائيا بما يكتب على تويتر على لسانه وان هناك من استغل اسمه ووضع صورته ليصرح على لسانه.

سعد زنيفر

الراشد: الأزمة الحقيقية في وجود بعض نواب التأزيم وليست بعودة المحمد لرئاسة مجلس الوزراء

رأى أمين سر مجلس الأمة علي الراشد أن الأزمة الحقيقية في وجود بعض النواب وليست بعودة سمو الشيخ ناصر المحمد إلى رئاسة الحكومة، مطالبا هؤلاء النواب بأن يجلسوا في بيوتهم لمدة سنتين، ليفسحوا لغيرهم للعمل والانجاز.

وقال الراشد في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة انه إذا كانوا يقولون ان عودة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد أزمة، فأنا أعتقد أن وجود البعض في هذا المجلس هو الازمة بعينها، متمنيا على هؤلاء «البعض» ان يجلسوا في بيوتهم لمدة سنتين، إذا كانوا لا يريدون تقديم استقالاتهم كما وعدوا وأخلفوا، وأن يتركوا المجال للآخرين ليروا ان كان هذا المجلس سينجز أم لا.

وأكد أن الازمة ليست بعودة سمو الشيخ ناصر المحمد بل بوجود هذه النوعية من النواب في البرلمان، مبينا ان حل مجلس الأمة بيد صاحب السمو الأمير، وأن التأزيم اعتاد عليه النواب، ولكنه في النهاية سيضر الشعب الكويتي.وبين ان الاغلبية البرلمانية موجودة، وستتصدى لأي استجواب شخصاني أو فيه نوع من الفجور في الخصومة، مضيفا «الله يعين البلد عليهم».

وعن المطلوب في التشكيلة الحكومية، أوضح الراشد ان تشكيل الحكومة يجب ان يتم بتريث في اتخاذ القرار حتى يكون الرجل المناسب في المكان المناسب، مشددا على اننا نريد ان يكون الوزراء رجال دولة وليسوا موظفي دولة، ومتمنيا ان تتغير معظم العناصر في الحكومة السابقة.

وبسؤاله ان كان متفائلا بتغير المعادلة داخل البرلمان بعد اعلان تشكيل الحكومة الجديدة، وتراجع عدد النواب المؤيدين لعدم التعاون مع الحكومة، قال الراشد «متفائل بأن التشكيلة البرلمانية ستتغير بعد الانتخابات المقبلة ان شاء الله».

«العمل الوطني»: على رئيس الحكومة انتقاء من يسانده والابتعاد عن المحاصصة

أصدرت كتلة العمل الوطني بيانا جاء نصه كالتالي: تؤكد كتلة العمل الوطني، ووفق ما سبق ان عبرت عنه وبأكثر من مناسبة، على تطلعات الجميع الى حكومة جديدة برئيس جديد يلبي طموحات المواطنين لكويت المستقبل، آخذين بالاعتبار اسقاطات الحكومات السابقة، فإنها في الوقت نفسه تؤكد احترامها لحق صاحب السمو الأمير في اختيار سمو رئيس مجلس الوزراء وفق المادة 56 من الدستور.من جهة اخرى، اكدت الكتلة ان الشعب الكويتي وبالاخص فئة الشباب يتطلعون بالمرحلة المقبلة الى مستقبل افضل في ظل الامكانيات المتاحة، وهو طموح مشروع ومستحق، فالجميع يتطلع الى رئيس حكومة لا تؤثر عليه تسويات الاسرة عند اتخاذ القرار او يراعي توازناتها عند اختيار وزرائه، والجميع يتطلع الى حكومة جادة وصادقة في محاربة الفساد واصحاب النفوذ في ظل تراجع واضح وملموس وفق المؤشرات العالمية لتنامي الفساد، والجميع يتطلع الى حكومة لا تنتهج مبدأ التسويات السياسية على حساب القضايا الرئيسية للدولة، والجميع يتطلع الى حكومة لا تنتهج ردة الفعل كمنهج لاتخاذ القرار، والجميع يتطلع الى حكومة تعيد للبلاد وحدتها الوطنية، حيث ان ما يشهده هذا الملف من هذا إخلال يثير القلق والجميع يتطلع الى حكومة تؤمن بأن القوانين صدرت لتطبق لا ان تركن وتهمل، والجميع يتطلع الى حكومة جادة في تطبيق القانون وفرض هيبته على الجميع، والجميع يتطلع الى حكومة لا تسعى الى كسب الولاءات على حساب القانون لمواجهة الحراك السياسي، والجميع يتطلع الى رئيس حكومة يطلع بمهامه بكل حزم ولا يسمح للآخرين بالتدخل في صلاحياته اي لا تكون لدينا حكومتان للكويت، فالجميع يتطلع الى إبعاد صراعات الاسرة عن اعمال السلطة التنفيذية.

كما تؤكد الكتلة انه من منطلق ثقة الجميع بحكماء الاسرة، نطالبهم بدور ايجابي في تسوية خلافات الاسرة لما من شأنه ان ينعكس بشكل ايجابي على اعمال السلطة التنفيذية.

وختاما، تتمنى الكتلة من رئيس الحكومة المكلف انتقاء من يسانده ويساند الكويت ولا يبتغي المنفعة الشخصية وألا يجامل من اجل محاصصة اسرية او من يريد القفز على كرسي الحكم.

الموزري لمعالجة الخلل في ترقيات «الداخلية»

دعا رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب شعيب الموزري كلا من وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود ووكيل الوزارة الفريق غازي العمر الى سرعة معالجة الخلل في ترقيات العديد من ضباط الداخلية وفتح المجال لرفع تظلماتهم الى الوزير والوكيل بشكل مباشر لمعرفة حقيقة معاناتهم.واضاف الموزري، في تصريح صحافي، انه يجب ايضا معالجة ملفات المتقدمين للالتحاق بدورة الانعاش وسرعة البت فيها لالحاقهم بهذه الدورات لسد النقص الذي تعانيه الوزارة.

شعيب الموزري

واشار الموزري الى ضرورة دراسة ما يتعلق بموضوع بدل الاجازات وتسهيل حصول المتقدمين بطلباتهم عليه بدلا من تعقيد الاجراءات امامهم.